

Distr.: General
19 December 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب

اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من

الإجراءات والمبادرات

مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على

جميع المستويات

تقرير الأمين العام

موجز

أُعدّ هذا التقرير وفقاً لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة وضع المرأة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ الذي حدد "مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات" كموضوع ذي أولوية بالنسبة للدورة الخمسين لعام ٢٠٠٦. ويتناول التقرير التحليل الحالية الراهنة للمرأة في عمليات صنع القرار والظروف اللازمة لبلوغ المرأة النجاح في المشاركة السياسية والقيادة. ويختتم التقرير بتوصيات يحيلها لتنظر فيها اللجنة.



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة		٣-١	٣
ثانيا -	معلومات أساسية		١٧-٤	٣
ألف -	الإطار الدولي للسياسات		١٣-٤	٣
باء -	قضايا مفاهيمية تتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرار		١٧-١٤	٦
ثالثا -	الاتجاهات الراهنة في مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي		٤٢-١٨	٧
ألف -	المرأة في البرلمان		٣١-١٩	٧
باء -	المرأة في المناصب العليا في الدولة والحكومة		٣٦-٣٢	١١
جيم -	المرأة في الحكومات المحلية		٣٩-٣٧	١٢
دال -	مشاركة المرأة في صنع القرار في مجالات أخرى		٤٢-٤٠	١٣
رابعا -	الشروط اللازمة لتحقيق مشاركة ناجحة للمرأة في صنع القرار على الصعيد السياسي		٦٤-٤٣	١٤
ألف -	زيادة التمثيل العددي للمرأة في مجال صنع القرار		٥٥-٤٣	١٤
باء -	زيادة مستوى التمثيل النوعي للمرأة		٦٤-٥٦	١٨
خامسا -	تأثير مشاركة المرأة ودورها القيادي على النهوض بالمساواة بين الجنسين		٦٧-٦٥	٢٠
سادسا -	الاستنتاجات والتوصيات		٧٤-٦٨	٢١

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠١ برنامج عمل متعدد السنوات يحدد المواضيع ذات الأولوية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، يشمل موضوع "مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات" الذي ستُنظر فيه اللجنة في دورتها الخمسين. وقد أُعد هذا التقرير استجابة لتلك الولاية. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٤٢/٥٨ إلى الأمين العام أن يُدرج في تقريره المواضيع المقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الخمسين معلومات عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية على جميع المستويات، وأن يُشجع الحكومات على تقديم بيانات عن الموضوع. واستجابة لذلك القرار، أُرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تلتمس معلومات عن المشاركة السياسية للمرأة في كل بلد من البلدان^(١).

٢ - ومن أجل المساهمة في تعميق فهم هذه المسألة، وسعياً إلى مساعدة اللجنة في مداولاتها، نظمت شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعاً لفريق خبراء عن موضوع "مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار، مع تركيز خاص على المشاركة السياسية والقيادة". وقد عُقد اجتماع فريق الخبراء في أديس أبابا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٣ - ويهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل للحالة الراهنة للمرأة في إطار عمليات صنع القرار، مع التركيز على مشاركتها السياسية وعلى قيادتها على الصُّعد الدولية والوطنية والمحلية، فضلاً عن اقتراح توصيات في مجال السياسة العامة من أجل تحقيق مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار، تقوم على تحديد أفضل الممارسات والدروس الواعدة المستفادة إلى اليوم.

ثانياً - معلومات أساسية

ألف - الإطار الدولي للسياسات

٤ - لفت المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥، الانتباه إلى التفاوت المزمّن بين الرجال والنساء في المشاركة في صنع القرار. وقد أكد منهج عمل بيجين^(٢) من جديد على أن التمادي في إقصاء المرأة من دوائر صنع القرار يثير جملة من الشواغل فيما يتعلق بتحقيق التحولات الديمقراطية وتمكين المرأة. ومن شأن غياب المرأة من دوائر صنع القرار السياسي أن يُقوّض الديمقراطية التي تُسلّم بأن من اللازم إعمال حق التصويت والانتخاب بالنسبة لجميع المواطنين رجالاً ونساءً على قدم المساواة.

٥ - وقد شدد منهاج عمل بيجين على أن "اشتراك المرأة في عملية صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل لا يعد مطلباً من مطالب العدالة أو الديمقراطية البسيطة فحسب وإنما يمكن اعتباره كذلك شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة. فبدون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاً وإدماج منظورها في كافة مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلام"^(٢).

٦ - وقد حدد منهاج العمل هدفين استراتيجيين في مجال اهتمامه الحاسم المتعلق بالمرأة في مواقع السلطة وصنع القرار هما:

(أ) اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها؛

(ب) زيادة قدرة المرأة على المشاركة في صنع القرار والقيادة.

٧ - وأوصى منهاج العمل بتحقيق التمثيل المتوازن بين الجنسين في الهيئات و اللجان الحكومية، وفي الإدارة العامة والهيئات القضائية، بما في ذلك عن طريق وضع أهداف محددة، وعند الاقتضاء، إقرار سياسة قائمة على الإجراءات الإيجابية؛ وإدماج المرأة في المناصب الانتخابية في الأحزاب السياسية؛ وتعزيز الحقوق السياسية للمرأة وحمايتها؛ والمواءمة بين العمل والمسؤوليات الأسرية للنساء والرجال على حد سواء. وأوصى منهاج العمل كذلك بتنظيم القيادة والتدريب على زيادة الوعي بالشؤون الجنسانية؛ ووضع معايير شفافة تحكم مناصب صنع القرار؛ واستحداث نظام للتوجيه.

٨ - وسعى من لجنة وضع المرأة إلى الإسراع في خطى تنفيذ الإجراءات في تلك المجالات، اعتمدت، في دورتها الحادية والأربعين المعقودة سنة ١٩٩٧، الاستنتاجات المتفق عليها ٢/١٩٩٧ التي تؤكد أن بلوغ الهدف المتمثل في مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في صنع القرار أمر مهم لتعزيز الديمقراطية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وجددت اللجنة التأكيد على الحاجة إلى تحديد وتنفيذ تدابير من شأنها تلافي النقص في تمثيل النساء في دوائر صنع القرار، بطرق منها القضاء على الممارسات التمييزية والشروع في برامج عمل إيجابية.

٩ - وتدعو المادة ٧ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدول الأطراف إلى أن تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة في البلد. واعتمدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في عام ١٩٩٧، التوصية العامة رقم ٢٣ المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة. وشددت على أنه ينبغي أن تكفل الدول الأطراف امتثال دساتيرها وتشريعاتها لمبادئ الاتفاقية، واتخاذ جميع التدابير الضرورية، بما في ذلك تدابير استثنائية مؤقتة، من أجل تحقيق تمثيل النساء على قدم المساواة في الحياة السياسية والعامة.

١٠ - وكرر مجلس الأمن أيضا التأكيد، في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، على الدور الهام للمرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام، وشدد على أهمية مساهمتها على قدم المساواة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما، وعلى الحاجة إلى زيادة دورها في صنع القرار. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وبمناسبة الذكرى الخامسة لاعتماد هذا القرار، حددت خطة العمل المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ هذا القرار خطوات محددة تكفل، ضمن جملة أمور، مشاركة المرأة الكاملة في صنع القرار في جميع مجالات منع الصراعات وبناء السلام وحفظ السلام والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع، بما في ذلك وضع الدساتير وسن التشريعات وتطوير الإدارة.

١١ - وحثت الجمعية العامة في قرارها ١٤٢/٥٨ الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى على وضع مجموعة شاملة من السياسات والبرامج لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، بما في ذلك تسوية الصراعات وعمليات السلام، عن طريق تدليل العقبات التي تعترض المرأة في مسعاها إلى المشاركة. وتناول القرار أيضا أهمية دعم الإرادة السياسية وتوليدها، ودعا الحكومات إلى إبداء التزام جدي بتعزيز النهوض بالمرأة وبلوغ أهداف المساواة بين الجنسين عن طريق تنظيم حملات التثقيف.

١٢ - وقد جرى استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد ١٠ سنوات أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة المعقودة سنة ٢٠٠٥. وقدمت الدول الأعضاء تقارير عن زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على مختلف المستويات، عن طريق جملة أمور منها استحداث تدابير مختلفة تشمل الإجراءات الإيجابية (انظر E/CN.6/2005/2 و Corr.1). وفي الإعلان^(٣) الذي اعتمدته اللجنة، رحبت الدول الأعضاء بالتقدم المحرز، وشددت على أن التحديات والعقبات لا تزال قائمة، وتعهدت باتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز التنفيذ الكامل والعاجل.

١٣ - وقد حدد الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات الوطنية (انظر A/58/323) كواحد من المؤشرات الأربعة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وخلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المعقود في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بمشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار. وأعربت الدول الأعضاء عن تصميمها على تشجيع المشاركة المتزايدة للمرأة في الهيئات الحكومية التي تتولى صنع القرار، بوسائل منها ضمان تكافؤ فرص مشاركتها في العملية السياسية مشاركة كاملة.

باء - قضايا مفاهيمية تتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرار

١٤ - أبرز اجتماع فريق الخبراء ضرورة التمييز بين ثلاثة مفاهيم مترابطة هي: المشاركة والتمثيل والقيادة. فالمشاركة تفيد المشاركة في الحياة السياسية، بطرق منها المناقشة والحوار، والسعي لكسب التأييد والعمل بطرق رسمية وغير رسمية من أجل صياغة برامج اجتماعية - اقتصادية وسياسية والتأثير فيها. أما التمثيل فهو عملية تطرح من خلالها مختلف الجهات الفاعلة، في ميادين صنع القرار والمنتديات الاجتماعية الرئيسية في المجتمعات الديمقراطية، برامج سياسية نيابة عن دوائر مختلفة، تشمل الأحزاب السياسية والحركات والفئات الاجتماعية. بينما تشير القيادة إلى القدرة على إعداد برامج سياسية وترجمتها إلى سياسات عامة وإجراءات عملية.

١٥ - وقد تتم المشاركة في صنع القرار في سياقات متنوعة، منها الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونقابات العمال والمنظمات التجارية، فضلا عن الهيئات العامة المنتخبة، مثل البرلمانات والحكومات المركزية والمحلية والمؤسسات العالمية المعنية بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية.

١٦ - ولا تكفل تلقائيا زيادة حضور المرأة في هيئات صنع القرار إيلاء عناية للمساواة بين الجنسين في العمليات السياسية. فزيادة الأعداد التي تمثل المرأة، يلزم أن تقترن بزيادة في تمثيل المرأة في المناصب الفنية، أو إمكانية التأثير في صنع القرار السياسي. وإضافة إلى ذلك، تُعد مساءلة جميع الفاعلين السياسيين، رجالا ونساء، عن الالتزامات المقطوعة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مسألة جوهرية لكفالة تحقيق نتائج تدعم مراعاة نوع الجنس عن طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني^(٤).

١٧ - وتتداخل مسألتا تمكين المرأة على الصعيدين السياسي والاقتصادي تداخلا وثيقا. فزيادة فرص وصول المرأة إلى مراكز السلطة قد تؤثر في السياسات العامة والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين الفرص الاقتصادية للمرأة. وباستطاعة النهوض بالمركز الاقتصادي للمرأة أن يتيح فرصا أفضل للوصول إلى مؤسسات صنع القرار والمشاركة فيها مشاركة فعالة. ومن الضروري أيضا تحقيق فهم أعمق للعقبات التي تعترض تكافؤ فرص المرأة في الحصول على العمالة والوصول إلى الموارد الإنتاجية، بما فيها رأس المال، من أجل خلق بيئة تساعد على تمكين المرأة. ويكتسي الاستقلال الاقتصادي للمرأة أهمية جوهرية بالنسبة لممارسة تأثيرها على القرارات التي تمس حياتها وحياة أسرتها.

ثالثاً - الاتجاهات الراهنة في مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي

١٨ - قام الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمات دولية وإقليمية أخرى بجمع وتصنيف البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات على مدى العقد الماضي (انظر الجدولين ١ و ٢). وقدمت الحكومات أيضاً معلومات عن مشاركة المرأة في معرض ردودها على الاستبيان الخاص باستعراض وتقييم منهاج عمل بيجين بعد عشر سنوات، وعلى المذكرة الشفوية المرسلة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٢/٥٨.

الجدول ١

المرأة في هيئات صنع القرار، ١٩٩٥ و ٢٠٠٥

المنصب	١٩٩٥		٢٠٠٥		النسبة المئوية للنساء	النسبة المئوية للنساء
	عدد	النسبة المئوية للنساء	عدد	النسبة المئوية للنساء		
رؤساء دول وحكومات	١٢	١٨٧	٦,٤	٨	١٩١	٤,٢
رؤساء برلمانات	٢٤	٢٢٨	١٠,٥	٢١	٢٥٤	٨,٣
أعضاء في البرلمان	-	-	١١,٣	-	-	١٥,٧ (كانون الأول/ديسمبر)
مناصب وزارية	-	١٨٧	٦,٨ (في ١٩٩٦)	٨٥٨	١٨٣	١٤,٣

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، المرأة في الحياة السياسية: ١٩٩٥-٢٠٠٥، مجموعة المواد الإعلامية (٢٠٠٥).

(أ) بيانات صنفها شعبة النهوض بالمرأة. (بيد أنه من المهم ملاحظة أن البيانات تستند إلى مجموعات بيانات مختلفة، وبالتالي لا يمكن مقارنة بعضها ببعض مباشرة).

ألف - المرأة في البرلمان

١ - متوسط المعدلات العالمية

١٩ - وفقاً للبيانات التي جمعها الاتحاد البرلماني الدولي، تحقق تقدم مطرد في تمثيل المرأة في البرلمان على مدى العقد الماضي. فعندما عقد المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة في المكسيك في سنة ١٩٧٥، كانت النساء يمثلن نسبة ١٠,٩ في المائة من أعضاء البرلمانات على نطاق العالم. وفي سنة ١٩٩٥، زاد عدد النساء في مجالس النواب في البرلمانات إلى نسبة ١١,٦ في المائة ووصل إلى نسبة ١٣,٤ في المائة في سنة ٢٠٠٠. وسجل البرلمان السويدي أعلى نسبة لتمثيل النساء في البرلمان (٤٠,٤ في المائة).

الجدول ٢

المرأة في البرلمان، ١٩٤٥-٢٠٠٥

٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٥٠	١٩٤٥	
١٨٧	١٧٧	١٧٦	١٣٦	١١٥	٩٤	٦١	٢٦	عدد البرلمانات
								النسبة المئوية للنساء الأعضاء (مجلس النواب أو مجلس واحد)
١٦,٢	١٣,٤	١١,٦	١٢,٠	١٠,٩	٨,١	٧,٥	٣,٠	
								النسبة المئوية للنساء الأعضاء (مجلس الشيوخ)
١٤,٨	١٠,٧	٩,٤	١٢,٧	١٠,٥	٩,٣	٧,٧	٢,٢	

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، المرأة في السياسة: ١٩٤٥-٢٠٠٥، مجموعة المواد الإعلامية (٢٠٠٥).

٢٠ - ووفقاً لآخر البيانات التي قام الاتحاد بجمعها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تعد مشاركة المرأة في البرلمان حالياً أعلى مما كانت عليه في أي وقت مضى. إذ تشكل النساء ١٦,٢ في المائة من عدد الممثلين في مجالس النواب أو في البرلمانات الوحيدة المجلس و ١٤,٨ في مجالس الشيوخ، أو ما معدله ١٦,٠ في المائة في جميع البرلمانات.

٢١ - ووفقاً لبيانات الاتحاد، يتمثل أحد التطورات المشجعة في أن عدداً من البلدان الخارجة من صراعات مدرجة بين البلدان الثلاثين التي تحتل مقدمة الترتيب فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الهيئات التشريعية، التي يتراوح معدلها بين ٢٥ و ٣٠ في المائة من النساء المشرعات. وقد أدرك العديد من هذه البلدان أهمية إدراج المرأة في عمليات إعادة البناء، وأهمية مشاركتها في المؤسسات الديمقراطية الجديدة. وفي عام ٢٠٠٣، كان برلمان راوندا يضم أعلى نسبة من النساء حيث بلغت ٤٨,٨ في المائة.

٢٢ - وبالمقارنة مع عقود سابقة، شهدت السنوات الخمس الماضية أسرع معدل لتزايد عدد النساء في البرلمان. فاستناداً إلى بيانات الاتحاد، تضاعف عدد البرلمانات التي تشكل فيها النساء نسبة ٣٠ في المائة أربع مرات. وفي عام ١٩٩٥، شكلت النساء ما يزيد على ٣٠ في المائة من الهيئة التشريعية في أربعة بلدان فقط، أما اليوم، فقد وصل ٢٠ برلماناً إلى الهدف الذي يتمثل في أن تبلغ نسبة النساء الأعضاء في البرلمان ٣٠ في المائة، وهي النسبة التي تعتبر أنها تشكل الكتلة الحرجة لعدد النساء الذي يلزم لإحداث تغييرات حقيقية في البرلمان^(٢). وقد ثبت أن مفهوم بناء كتلة حرجة للقيادات يعد أداة تعبئة فعالة. إلا أنه لا يمكن اعتبار الكتلة الحرجة البالغة ٣٠ في المائة حداً أعلى، بل يجب اعتبارها نسبة معيارية دنياً.

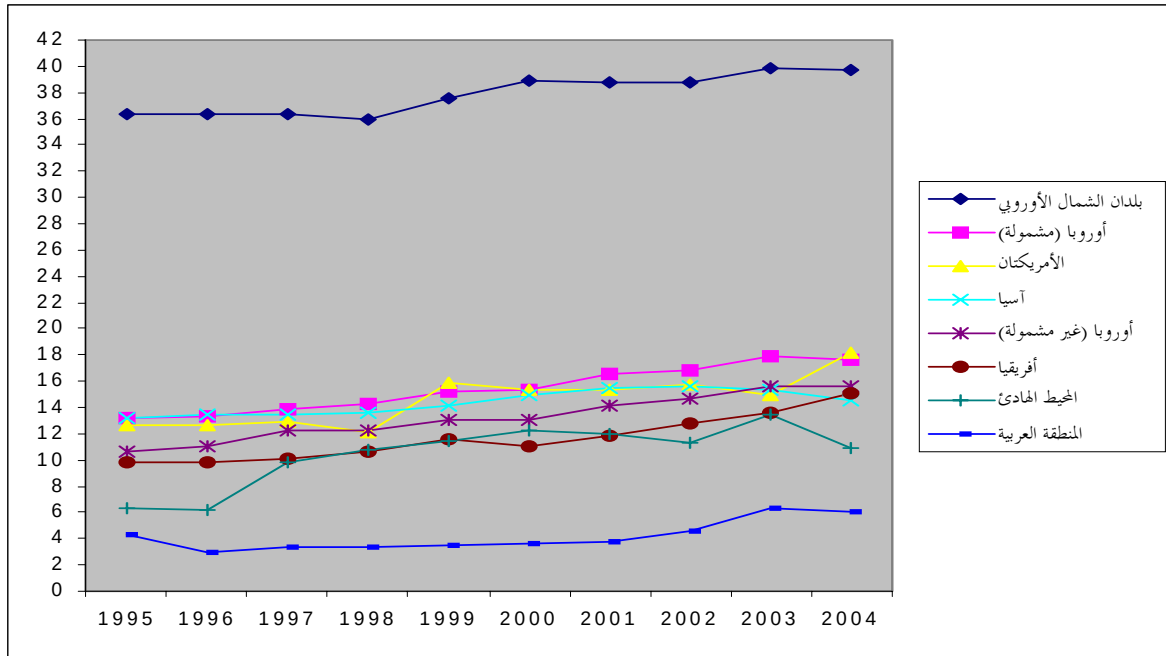
٢٣ - واستنادا إلى وثيقة معلومات أساسية بعنوان "مشاركة المرأة والرجل في صنع القرار: البعد البرلماني أعدها الاتحاد من أجل اجتماع فريق الخبراء، فإن عدد البرلمانات في أنحاء العالم التي تقل فيها نسبة الأعضاء النساء عن ١٠ في المائة انخفض كثيرا من ٦٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٧ في المائة في يومنا الحالي. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لم يكن في البرلمانات الوطنية في ثمانية بلدان نساء على الإطلاق وهي: الإمارات العربية المتحدة وبالاو وتوفالو وجزر سليمان وسانت كيتس ونيفس والمملكة العربية السعودية وناورو وولايات ميكرونيزيا الموحدة. وفي حين لا توجد نساء في مجلس النواب في قطر، فقد تم تعيين ست نساء في مجلس الشيوخ.

٢٤ - وبشكل عام، كان التقدم المحرز، رغم إطراده، بطيئا للغاية. وقدّر الاتحاد أنه إذا استمرت معدلات الزيادة الحالية، فإنه لن يتم بلوغ معدل ٣٠ في المائة من النساء الأعضاء في البرلمان حتى عام ٢٠٢٥ ولن يتحقق التكافؤ في أنحاء العالم حتى عام ٢٠٤٠.

٢ - الفروق الإقليمية

الجدول ٣

المرأة في البرلمان حسب المنطقة، ١٩٩٥-٢٠٠٥



المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، المرأة في السياسة: ١٩٤٥-٢٠٠٥، مجموعة المواد الإعلامية (٢٠٠٥).

٢٥ - يقدم الجدول ٣ أعلاه معلومات عن تمثيل المرأة في البرلمان على الصعيد الإقليمي. فمنذ عام ١٩٩٥، حافظت بلدان الشمال الأوروبي التي تشمل الدانمرك وآيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج، على أعلى نسبة تمثيل للمرأة، حيث يزيد معدل تمثيلها باستمرار على ٣٨ في المائة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بلغت بلدان الشمال الأوروبي معدلا قدره ٤٠ في المائة من تمثيل المرأة في البرلمان لأول مرة.

٢٦ - ويشير الجدول ٣ أيضا إلى أن تمثيل المرأة لا يزال منخفضا في البلدان العربية، حيث يبلغ المعدل الإقليمي في مجالس النواب حاليا ٨,٢ في المائة. وفي حين أن هذه النسبة تشكل نصف المعدل العالمي، إلا أنها تبلغ ضعفي النسبة في المنطقة منذ ثماني سنوات، عندما كان معدل تمثيل المرأة أقل من ٤ في المائة. ويعزى كثير من هذا التقدم إلى تنفيذ مختلف أنماط الحصص في المنطقة، بما في ذلك الأردن وتونس وجيبوتي والعراق والمغرب.

٢٧ - وتشير بيانات الاتحاد أيضا إلى أن تمثيل المرأة لا يزال ضعيفا في برلمانات البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. إذ إن معدل تمثيل المرأة في البرلمان في منطقة المحيط الهادئ (باستثناء استراليا ونيوزيلندا حيث تبلغ نسبة تمثيل المرأة في البرلمان ٢٤,٧ في المائة و ٣٢,٢ في المائة على التوالي) يبلغ ٣,٢ في المائة.

٢٨ - أما أكثر الزيادات أهمية فهي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث توجد في المتوسط زيادة تفوق خمسة في المائة خلال السنوات العشر الماضية. وأظهرت البحوث في معظمها أن الزيادة في هذه المناطق يمكن أن تعزى أيضا إلى اعتماد الحصص للنساء^(٥).

٣ - التطورات على الصعيد الوطني

٢٩ - أجريت مؤخرا انتخابات هامة في الدول الخارجة من صراعات. فاستنادا إلى بيانات الاتحاد، بلغت نسبة النساء في الانتخابات العراقية التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لانتخاب مجلس انتقالي، ٣١,٥ في المائة من عدد أعضاء البرلمان. ويعزى هذا في جزء كبير منه إلى قيام الإدارة المؤقتة باعتماد حصص المرشحين في العراق في عام ٢٠٠٤، إذ طلبت من الأحزاب السياسية أن ترشح في قوائم مرشحيتها ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من النساء. واستنادا إلى خلاصات الاتحاد فقد اتبعت آلية حفظ مقاعد للنساء في انتخابات عام ٢٠٠٥ في أفغانستان.

٣٠ - واستنادا إلى وثيقة المعلومات الأساسية للاتحاد المذكورة أعلاه حول المرأة والرجل في صنع القرار، حصلت المرأة الكويتية على حقوقها السياسية الكاملة في أيار/مايو ٢٠٠٥ عندما منحها البرلمان الكويتي حق التصويت والترشح للانتخابات. وفي بنغلاديش، توقف

الاتجاه السلي لتدني مشاركة المرأة في البرلمان في عام ٢٠٠٥. وتشكل المرأة حالياً ما يقرب من ١٣ في المائة من أعضاء البرلمان في بنغلاديش.

٣١ - وردا على المذكرة الشفوية، قدمت الدول الأعضاء المعنية المعلومات التالية: استجابة للمذكرة الشفوية: في بيلاروس، ازداد عدد النساء بين العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ في مجلس النواب من ٤,٥ في المائة إلى ١٠,٣ في المائة؛ وتشكل المرأة ٢٠,٢ في المائة من جميع أعضاء البرلمان الحاليين في إستونيا؛ ومنذ انتخابات عام ٢٠٠٤، فإن ٤ من أصل ١٢ عضواً في مجلس الشيوخ نساء، ومن بينهن رئيسة مجلس الشيوخ؛ وفي بولندا، ارتفعت نسبة النساء في مجلس النواب في البرلمان في انتخابات عام ٢٠٠١ من ١٣ في المائة إلى ٢٠ في المائة.

باء - المرأة في المناصب العليا في الدولة والحكومة

٣٢ - لم يزد تمثيل المرأة في المستويات العليا في الدولة والحكومة كما هو الحال بالنسبة لتمثيلها في البرلمان. وعلى النحو المبين في الجدول ١، انخفض عدد النساء المنتخبات كرئيسة دولة أو حكومة من ١٢ امرأة في عام ١٩٩٥ إلى ٨ نساء في عام ٢٠٠٥. وقد طرأت تطورات إيجابية مؤخراً، إذ تم انتخاب امرأتين في مناصب عليا، واحدة رئيسة للجمهورية في ليبيريا والأخرى مستشارة في ألمانيا.

٣٣ - وفي السنوات العشر الماضية، ازداد عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب في مستويات وزارية (انظر الجدول ١ أعلاه). فاستناداً إلى البيانات المتعلقة ب ١٨٧ بلداً في عام ١٩٩٦ قامت بجمعها شعبة النهوض بالمرأة، بلغت نسبة الوزيرات ٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٦. وقد تركزت الوزيرات في المجالات الاجتماعية (١٤ في المائة) بالمقارنة مع المجال القانوني (٩,٤ في المائة) والاقتصادي (٤,١ في المائة) والشؤون السياسية (٣,٤ في المائة).

٣٤ - واستناداً إلى بيانات الاتحاد، فإن ١٤,٣ في المائة من الوزراء في الفرع التنفيذي من الحكومة نساء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويوجد في السويد أعلى عدد من الوزيرات حيث تبلغ نسبتهن ٥٢,٤ في المائة، تليها أسبانيا بنسبة ٥٠ في المائة. وتشغل النساء ٨٥٨ حقيبة وزارية في ١٨٣ بلداً. ومن بين الـ ٨٥٨ منصبا وزاريا، تشغل ٨٣ امرأة (٩,٧ في المائة) حقائب وزارية ترتبط بالأسرة والأطفال والشباب والمعوقين والمسنين؛ وتشغل ٦٩ امرأة (٨ في المائة) حقائب وزارية ترتبط بالشؤون الاجتماعية؛ وتشغل ٦٣ امرأة (٧,٣ في المائة) حقائب وزارية تتعلق بالتعليم؛ و ٦٠ امرأة (٧ في المائة) يشغلن حقائب وزارية تتعلق بالبيئة والطاقة. وينخفض تمثيل المرأة في الحقائب الوزارية المتعلقة بالشؤون البرلمانية والسكان والإعلام. وتشغل ١٢ امرأة فقط في أنحاء العالم حقائب وزارية تتعلق بالدفاع، وتشغل ٢٠ امرأة حقائب وزارية تتعلق بالمالية والميزانية، و ٢٥ وزيرة خارجية.

٣٥ - وتشير بيانات الاتحاد إلى أن تغييرات إيجابية طرأت في المنطقة العربية. ففي عام ٢٠٠١، عيّنت اليمن وزيرة لترأس وزارة الدولة لحقوق الإنسان، وفي عام ٢٠٠٣، عيّنت قطر أول وزيرة للتعليم وعيّنت امرأة في منصب أمينة تنفيذية للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة. وعيّنت عُمان أيضا أول وزيرة لها في عام ٢٠٠٣، وحذت الكويت ولبنان حذوها في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٤، كانت النساء يشغلن ٢٤ في المائة من مناصب صنع القرار في حكومة مصر.

٣٦ - وينعكس انخفاض تمثيل المرأة في مستويات صنع القرار العليا في مجال الشؤون الخارجية أيضا في تعيين نساء كممثلات لبلداهن في المحافل الدولية. وفي عام ٢٠٠٥، ومن بين ١٩١ ممثلا دائما لدى الأمم المتحدة في نيويورك، كان ١٧ منهم فقط نساء، وهو أعلى رقم على الإطلاق.

جيم - المرأة في الحكومات المحلية

٣٧ - أطلق الاتحاد الدولي للسلطات المحلية في عام ٢٠٠٣ أول قاعدة بيانات عالمية عن المرأة في مراكز صنع القرار المحلية. واستنادا إلى قاعدة البيانات، تشكل المرأة حاليا ٢٠ في المائة من المستشارات في العالم (انظر <http://www.iula.org>). وتشير المعلومات التي قدمتها الحكومات من أجل استعراض وتقييم السنوات العشر، واستجابة للمذكرة الشفوية، إلى زيادة في مشاركة المرأة على المستوى المحلي بشكل عام.

٣٨ - وكانت الانتخابات المحلية التي أجريت في الأردن عام ٢٠٠٣ قياسية وأسفرت عن انتخاب خمس نساء مرشحات وعن تعيين ٩٤ امرأة في المجالس القروية. وفي الهند، توجد حاليا أكثر من مليون امرأة في مختلف مستويات الحكومات المحلية في الهيئات الحكومية المحلية في الأرياف والمدن على حد سواء. وفي آيسلندا، ازدادت نسبة النساء في الحكومة المحلية من ٢٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٣١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢. وفي سيشيل، كان تمثيل المرأة في عام ٢٠٠٢ جيدا على مستوى الحكومة المحلية وكانت تشكل ٨٥ في المائة من مديرات المناطق المشاركات في ذلك المستوى. وأفيد بأن إثيوبيا شهدت أيضا زيادة في عدد النساء في الحكومة المحلية بنسبة ١٠ في المائة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، شكلت المرأة ٤٤ في المائة من الأعضاء في المجالس المحلية في بيلاروس. وقد شهد كل انتخاب على الصعيد المحلي في إستونيا منذ عام ١٩٩٩ زيادة في عدد النساء؛ وفي الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٥، كان ٣٩,٣ في المائة من جميع المرشحين نساء، تم انتخاب ٢٨ في المائة منهن في وقت لاحق. وفي جمهورية كوريا، ارتفعت نسبة النساء بين الأعضاء المنتخبات لمجالس المدينة/الأقاليم من ٣٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٦٧,١ في المائة في

عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠١، فازت النساء في أوروغواي في انتخابات مونتيڤيديو المحلية بأكثر من ٤٠ في المائة من مقاعد الإدارة المحلية.

٣٩ - واستنادا إلى البيانات التي جمعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في ١٣ بلدا في جنوب آسيا وفي شرق آسيا وفي المناطق الإقليمية للمحيط الهادئ، تراوح عدد النساء في الحكومات المحلية من ٣٣ في المائة إلى ٢ في المائة في عام ٢٠٠١. وفي جميع الحالات، كانت هذه الأرقام أعلى من عدد النساء في الحكومات المركزية في البلدان المعنية^(٦).

دال - مشاركة المرأة في صنع القرار في مجالات أخرى

٤٠ - إن المعلومات والبيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في الهيئات التشريعية غير كافية. وعلى الصعيد الدولي، تحقق تقدم بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وتعيين سبع قاضيات في عام ٢٠٠٣ من أصل ١٨ قاضيا. واستنادا إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات لاستعراض وتقييم السنوات العشر، واستجابة إلى المذكرة الشفوية، تشكل النساء غالبية قضاة المحكمة العليا في نيكاراغوا وهندوراس. وفي مصر، تم تعيين أول قاضية في عام ٢٠٠٣، مما شكل سابقة لتعيين ثلاث قاضيات أخريات. وفي جيبوتي، تحظى النساء بأعلى نسبة تمثيل على صعيد القضاء، حيث أن ثلث القضاة البالغ عددهم ٢٤ في البلد نساء. وفي شيلي، حقق النظام القضائي في البلد في عام ٢٠٠١ معلما أساسيا في تاريخه بتعيين امرأتين، واحدة قاضية في المحكمة العليا، والأخرى في منصب المدعي العام. وتحقق في سلوفينيا في عام ٢٠٠٢ وللمرة الأولى تمثيل متوازن بين النساء والرجال في المحكمة الدستورية؛ بالإضافة إلى ذلك، شغلت امرأة منصب رئيسة المحكمة. وفي بيلاروس، كانت المرأة تمثل في عام ٢٠٠٥ نسبة ٤٦,٤ في المائة من جميع القضاة، و ٢٨,٩ في المائة من أعضاء المحكمة العليا. وتشغل النساء حاليا ٢٥ في المائة من المناصب في الهيئة القضائية الوطنية، والهيئة القضائية الاتحادية وفي المحكمة الإقليمية في الأرجنتين.

٤١ - وفيما يتعلق بصنع القرار في المجال الاقتصادي فإن عملية جمع البيانات ونشرها تعد أقل منهجية. إذ لا تزال مشاركة المرأة في صنع القرار في المستويات العليا في المجال الاقتصادي متدنية في البلدان المتقدمة النمو، رغم أوجه التقدم المحرزة في مجال التعليم للمرأة في أصقاع عديدة من العالم. واستنادا إلى بحث أجرته منظمة العمل الدولية عن المشاركة الإجمالية للمرأة في الوظائف الإدارية في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢، تراوحت نسبة مشاركتها بين ٢٠ و ٤٠ في المائة في ٤٨ بلدا من أصل ٦٣ بلدا توفرت عنها بيانات^(٧). وتوجد بيانات مقارنة قليلة جدا بشأن تمثيل المرأة في القطاع الخاص. وفيما يتعلق

بمشاركة المرأة في مجالس الشركات مثلاً، نفذت فنلندا والنرويج حصة لزيادة عدد النساء في مجالس مديري الشركات الحكومية والعامة المحدودة إلى نسبة ٤٠ في المائة. وفي النرويج، تأثر ما يقرب من ٦٠٠ شركة بهذا القرار. ونفذت مبادرة مماثلة في كل من الدانمرك وإستونيا واليونان والسويد من خلال مشروع "المرأة إلى أعلى المناصب"، الذي يهدف إلى كفالة تمثيل للمرأة في مجالس شركات القطاع الخاص بنسبة ٤٠ في المائة.

٤٢ - وتدعو الحاجة إلى بذل جهد متضافر للقيام منهجياً بجمع ونشر واستخدام البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في جميع مجالات صنع القرار في الحياة العامة، بما في ذلك الهيئات الأكاديمية، والنقابات المهنية والشؤون الدولية ووسائل الإعلام. كما تدعو الحاجة إلى تحسين قواعد البيانات المتعلقة بالقيادات لتوفير مصدر للذين يبحثون عن نساء لشغل مناصب قيادية على الصعيد الوطني والدولي.

رابعاً - الشروط اللازمة لتحقيق مشاركة ناجحة للمرأة في صنع القرار على الصعيد السياسي

ألف - زيادة التمثيل العددي للمرأة في مجال صنع القرار

٤٣ - لنظم الانتخابات تأثير مباشر على مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار. وتظهر البحوث باستمرار أن تمثيل المرأة يبلغ أوجه في البلدان التي تتبع أنظمة التمثيل النسبي. إذ إن أنظمة التمثيل النسبي تحفز الأحزاب على موازنة بطاقتها الانتخابية. فمعظم أنظمة الأغلبية تسمح من ناحية أخرى بترشيح مرشح واحد فقط في كل منطقة وتنحو الأحزاب إلى اختيار المرشحين الذكور. ومن سمات تصميم النظام الانتخابي الأخرى التي تؤثر على تمثيل المرأة العتبات الانتخابية (النسبة المئوية الدنيا من الأصوات المطلوبة للحصول على مقعد في البرلمان)، وحجم المنطقة (عدد المقاعد بالقياس إلى عدد المناطق) والقوائم المفتوحة مقابل القوائم المغلقة في أنظمة التمثيل النسبي (قدرة المقترعين على التأثير على انتخاب المرشحين ضمن قائمة الحزب).

٤٤ - وقد أصبحت الحصص، التي تُعرّف على أنها نسبة مئوية إلزامية من المرشحات للانتخابات العامة، أوسع الآليات استعمالاً لتسهيل دخول النساء إلى ميدان السياسة التمثيلية. وفي حين وُجدت في عدد قليل من البلدان مقاعد مخصصة للنساء منذ الخمسينات، شهد تطبيق نظام الحصص دفعة كبيرة في التسعينات، مع تنفيذ نظام الحصص بنجاح في الأرجنتين في عام ١٩٩١ وعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام ١٩٩٥. وحث منهاج عمل بيجين على تطبيق الإجراءات الإيجابية لتحقيق المساواة بين النساء

والرجال في التمثيل على مستوى عملية اتخاذ القرار^(٧). واستنادا إلى المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وقاعدة البيانات العالمية المتعلقة بحصص النساء في الانتخابات، التابعة للجامعة ستكهولم، طبق ما يناهز ١٠٠ بلد نظام الحصص، أو استخدمته سابقا أو فكر في العمل به. ومن هذه البلدان ١٠ بلدان اعتمدت ضمانات توفير مقاعد مخصصة و ٣٠ بلدا اعتمدت تشريعا ينص على إلزامية العمل بالحصص. وعلاوة على ذلك، اعتمد ١٣٠ حزبا سياسيا في ٦١ بلدا نظام الحصص على أساس طوعي (انظر <http://www.quotaproject.org>).

٤٥ - وقد اعتمد نظام الحصص نتيجة عوامل كثيرة منها المناقشات الوطنية حول السبل الكفيلة بتعويض الفئات المهمشة عن الإقصاء التاريخي من الحياة العامة، والضغط الداخلي الذي تمارسه الجماعات النسائية الوطنية والضغط الخارجي الآتي من المؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة والحركات النسائية الدولية^(٨).

٤٦ - ومن أكثر أنواع نظم الحصص شيوعا ما يلي (انظر <http://www.quotaproject.org>):

(أ) الحصص المحددة دستوريا للبرلمانات الوطنية : وهي الحصص التي يكون تخصيصها بموجب دستور البلد. ومن البلدان التي تطبق فيها هذه الحصص الفلبين، وأوغندا، وبوركينا فاسو، ونيبال؛

(ب) الحصص المحددة للبرلمانات الوطنية بموجب قانون الانتخابات أو بموجب قواعد تنظيمية: وهي الحصص التي ينص عليها في التشريع الوطني أو في أنظمة البلد. ومن البلدان التي تعمل بهذه الحصص: بلجيكا، وصربيا والجبل الأسود، والبوسنة والهرسك، والسودان؛

(ج) الحصص المحددة من الأحزاب السياسية للمرشحين للانتخابات: وذلك حين تقوم الأحزاب السياسية بتحديد قواعد وأهداف لإشراك نسبة مئوية معينة من النساء في الترشيح للانتخابات. ومن ذلك الحصص التي يحددها المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا.

٤٧ - ويختلف نوع الحصص المعتمد باختلاف النظم الانتخابية للبلدان وغير ذلك من العوامل السياسية. ويرجح أن يكون نظام الحصص أكثر فعالية في سياق نظم التمثيل النسبي ذات القائمة المغلقة أكثر منه في نظم التمثيل النسبي ذات القائمة المفتوحة. ففي نظم التمثيل النسبي، تزيد فعالية نظام الحصص عندما تكون هناك دائرة كبيرة بالنسبة لحجم الحزب أو عندما يكون هناك تكليف بتوزيع المرشحين يحدد المناصب التي يجب أن تشغلها النساء في قائمة حزب من الأحزاب. فالشرط الذي يقتضي على سبيل المثال أن تشغل النساء منصبا من ضمن المناصب الثلاثة الأولى أو منصبين من ضمن المناصب الستة الأولى، وهلم جرا، يكون

أكثر فعالية من الشرط الذي يقتضي أن تشغل النساء ثلث المناصب على القائمة. ومن الضروري أيضا وضع آليات جزائية فعالة في حالة عدم الامتثال. فعلى سبيل المثال، لم تبدأ الأحزاب في الامتثال إلا بعد ما قضت المحكمة الانتخابية في الأرجنتين بأن أي حزب يقصر في مراعاة مقتضيات القانون سيقصى من جميع الاقتراعات^(٩). أما في النظم الانتخابية القائمة على الأغلبية فإن أكثر أنواع الحصص شيوعا هو المقاعد المخصصة. ففي هذه النظم، يتمتع الممثلون المنتخبون بشرعية واستقلال أكبر مما يتمتع به الممثلون المعينون.

٤٨ - ويمكن أن تتيح ظروف معينة في إطار العمليات السياسية فرصا لإدراج نظام الحصص، كما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو فترة إصلاح دستوري وقانوني. وأصبح من المعتاد بصورة متزايدة اعتبار نظام الحصص وسيلة لضمان تمثيل النساء في الدول الخارجة من صراعات. ففي هذه السياقات، اتخذت الحصص أشكالاً مختلفة تتراوح بين نظام الحصص الطوعية المحددة من الأحزاب الذي اعتمدته الحزبان الحاكمان في موزامبيق وجنوب أفريقيا، ونظام المقاعد المخصصة والحصص المحددة دستوريا المعمول به مؤخرا في أفغانستان، وبوروندي ورواندا والعراق.

٤٩ - وتضطلع الأحزاب السياسية باعتبارها الجهات الرئيسية القائمة على تحديد المرشحين للمناصب الانتخابية، بدور بالغ الأهمية في النهوض بمشاركة المرأة في هيئات اتخاذ القرار أو في إعاقه هذه المشاركة. ويحدد هيكل الأحزاب السياسية وتنظيمها وثقافتها الداخلية إمكانية قيامها بتشجيع الناحيات. فعلى سبيل المثال يمكن أن تتعرض المرأة للإحباط من جانب حزب له إجراءات داخلية غير محددة جيدا وتهمين فيه على عملية اتخاذ القرار فئة من النخب الحزبية.

٥٠ - ولوحظ خلال اجتماع فريق الخبراء أن الأحزاب السياسية في بعض السياقات تبحث إلى تقدير المرشحات لسبب يعزى إلى الرغبة في تعبئة الناحيات أكثر مما يعزى إلى كون مشاركة النساء تأتي بمعارف وخبرات معينة أو أنها ستزيد الاهتمام بالمنظورات الجنسانية في جدول الأعمال السياسي للأحزاب. وكثيرا ما تظل قدرة النساء على أن يصبحن قائدات سياسيات غير معترف بها. وعلاوة على ذلك، يغلب أن يهيمن الذكور على المجموعات التي تبحث فيها الأحزاب السياسية على المرشحين من قبيل مجموعات قادة النقابات والمستشارين المحليين. وينبغي أن تستحدث الأحزاب السياسية حوافز لتشجيع مشاركة النساء بطرق منها على سبيل المثال توفير التمويل للحملات الانتخابية، ودعم الشبكات، وتوفير التدريب وتطوير المهارات للمرشحات، وتحديد أهداف تخصص للنساء مثلا عددا معينا من المناصب التنفيذية في الحزب^(١٠).

٥١ - وليست الترتيبات المؤسسية داخل الهيئات الحزبية، مثل الأحزاب السياسية أو البرلمانات، محايدة من الناحية الجنسانية، بل هي ترجح مصالح الرجال. ويتطلب تأمين انتخاب من المرشحين تخصيص قدر كبير من الوقت للحملة الانتخابية، وهو ما قد يقتضي السفر خارج مناطقهم الأصلية لفترات زمنية طويلة. وفي كثير من السياقات، لا تخدم هذه العملية مصلحة النساء اللواتي تعيقهن المسؤوليات الأسرية ولا يستطعن تخصيص كثير من الوقت للأنشطة السياسية على غرار نظرائهن من الرجال. وفي بعض الحالات، يتطلب الأمر أيضا توفير موارد مالية كثيرة. وعلاوة على ذلك، فإن بيئة المؤسسات السياسية لا تكون دائما مواتية للنساء، لأن تحديد أوقات العمل في البرلمانات والجدول الزمني لاجتماعات الأحزاب السياسية وانعدام مرافق رعاية الأطفال أمور تتعارض في الغالب مع الالتزامات الأسرية التي لا يزال تحملها يقع أساسا على عاتق النساء في كثير من السياقات^(١١).

٥٢ - وتمثل الحركات النسائية جهات فاعلة مهمة في العملية الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار السياسي. وتمارس الجماعات النسائية الضغط لتحقيق المساواة في التمثيل ودعم ترشيح النساء. ويمكن داخل الأحزاب السياسية أن يمارس السياسيون الذين لهم صلات بالحركات النسائية الضغط على قيادة الحزب لكي تسعى إلى اتخاذ كافة التدابير الممكنة من أجل تحقيق مساواة المرأة في التمثيل السياسي^(٨).

٥٣ - وجرى التشديد أيضا خلال اجتماع فريق الخبراء على أن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة في كثير من المجتمعات يؤثر سلبا على مشاركتها في الحياة العامة. ورغم التحاق أعداد كبيرة من النساء بالقوى العاملة على مدى العقد الماضي في مناطق كثيرة من العالم، لا يزالن في الغالب يشغلن رتبا أدنى من رتب الرجال في التسلسل الوظيفي. ونتيجة لذلك، فهن يكسبن مالا أقل ويفتقرن إلى المهارات والعلاقات الضرورية للنجاح في مضممار المنافسة، بما في ذلك السياسة. ويتعين على النساء تحقيق التوازن بين المسؤوليات في العمل وفي البيت وفي المجتمع، ولا سيما على المستوى المحلي حيث تتم المشاركة في المناصب العامة وفي شؤون المجتمع المحلي في كثير من الأحيان على أساس طوعي. ومعظم المجتمعات لم تهئ حتى الآن الظروف التي تمكن الرجال والنساء ممن لهم أسر من تقاسم هذه المسؤوليات.

٥٤ - وأثيرت أيضا، خلال اجتماع فريق الخبراء، مسألة شعور المرأة بكرامتها. ذلك أن العديد من النساء قد يعتبرن أنهن يفترقن للمهارات اللازمة للبلاء الحسن في الساحة السياسية، مما يؤثر سلبا على اهتمامهن بخوض غمار المنافسة من أجل تقلد المناصب العامة. فالمرأة قد تتردد في المشاركة في الأنشطة السياسية الحزبية وتفضل المشاركة في الحركات الاجتماعية التي تتسم بطابع أكثر مساواة وتركيزا على الأهداف من الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة.

٥٥ - والتدريب وتطوير الروح القيادية من الأمور البالغة الأهمية في مجال دعم المرأة من أجل تطوير المهارات السياسية اللازمة للترشح بنجاح لتقلد مناصب عامة. ويتعين أيضا توفير التدريب لتوعية الرجال بالمنظور الجنساني وتعريفهم بقضايا المساواة بين الجنسين وحفز التزامهم بتشجيع زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، بوسائل شتى منها تحديد السبل العملية من أجل دعم ترشحات النساء لتولي المناصب العامة.

باء - زيادة مستوى التمثيل النوعي للمرأة

٥٦ - لا تقتصر مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على الجوانب الكمية للتمثيل، بل تتجاوزها لتشمل زيادة تأثير المرأة في صياغة السياسات وتنفيذها، بعرض برنامج عمل صريح للمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على صعيد وضع السياسات في جميع القطاعات. وتتزايد إمكانات إحداث التغيير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإرساء مجتمع أكثر ديمقراطية وعدلا بالزيادة الفعلية لتأثير المرأة في الحياة العامة على جميع الأصعدة.

٥٧ - وحددت خلال اجتماع فريق الخبراء ثلاثة شروط من شأنها تعزيز فعالية مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وزيادة تأثيرها على عملية وضع السياسات، وهي:

(أ) تحديد الجهات الفاعلة والحليفة الحاسمة والعمل معها؛

(ب) استحداث آليات/هياكل حاسمة في تقوية تأثير المرأة السياسي؛

(ج) استغلال الظروف أو الأوقات الحاسمة التي تتزايد فيها إمكانية التأثير في عملية وضع السياسات.

الجهات الفاعلة والحليفة الحاسمة

٥٨ - يتعين على المرأة تحديد الجهات الفاعلة والحليفة الحاسمة القادرة على تيسير حصولها على الموارد وتأييد جدول أعمال للمساواة بين الجنسين ودعمه بالفعل، بحيث يسفر ذلك عن وضع سياسات تراعي المنظور الجنساني. وعلى سبيل المثال، من خلال الشبكات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، يمكن للمرأة أن تحصل، من طائفة عريضة من المنظمات والأفراد، على المعارف والخبرات والمعلومات، من قبيل ما يتعلق بالممارسات الجيدة في وضع السياسات، أو بموارد التمويل الابتكارية. وتعتبر إقامة الشبكات أمرا ضروريا لتعبئة دعم الدوائر المناصرة للمبادرات الرامية إلى النهوض بجدول أعمال المساواة بين الجنسين^(١٢). وتسهم إقامة الشبكات النسائية أيضا في دعم تطوير المهارات القيادية بشكل فعال. وقد تجلت قوة تشكيل التحالفات وإقامة الشبكات في الدور الهام الذي اضطلعت به الجماعات

والشبكات النسائية المحلية والوطنية والدولية في التأثير على التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥ وعلى النتائج التي أسفر عنها.

٥٩ - وينبغي أن يراعى في إقامة الشبكات النسائية في المجال السياسي تشكيل تحالفات استراتيجية مع الرجل. إذ بإمكان الرجل الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في النهوض بالمساواة بين الجنسين على صعيد وضع السياسات. وسيطلب تشكيل التحالفات مع الرجل التصدي للسلوك القائم على القوالب النمطية، بوسائل منها التوعية والتدريب المراعيان للمنظور الجنساني والموجهان على الخصوص للرجال الذين يتقلدون مناصب صنع القرار. ويتعين أيضا بذل جهود على جميع المستويات لاستقطاب دعم وسائط الإعلام من أجل الترويج لاتخاذ مواقف إيجابية تجاه أدوار المرأة في صنع القرار.

الآليات/الهياكل الحاسمة

٦٠ - وجود المرأة في أعلى مستويات السلطة التنفيذية في الحكومة أمر حاسم لضمان تعميم سياسات تراعي المنظور الجنساني وتخصيص الموارد في جميع مجالات التنمية الاجتماعية. غير أن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا على هذا الصعيد وهناك نزعة إلى تخصيص حقائب وزارية مثل التعليم أو الصحة أو الرعاية الاجتماعية أو البيئة للنساء. وتظل الوزارات ذات النفوذ، مثل الخارجية والدفاع والمالية والتجارة والصناعة، حكرا على الرجل بشكل أساسي. وعادة ما تتم الوساطة في عمليات صنع القرار على المستوى التشريعي وفق نظم اللجان الدائمة. ويخضع أكثر هذه اللجان نفوذا، ومنها المعنية بالتعيينات والاعتمادات والطرق والوسائل والمالية أو الحسابات العامة لسيطرة الرجل.

٦١ - ويعتبر وصول المرأة إلى سدة صنع القرار على صعيد عمليات تخصيص اعتمادات الميزانية حاسما لكفالة التنمية المراعية للمنظور الجنساني. والجهود المبذولة من أجل التأثير على الميزانيات من منظور جنساني آخذة في التزايد سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي. وعقد التحالفات مع الجهات المعنية الأخرى من قبيل منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ذو أهمية في المضي قدما بهذه الجهود^(١٣).

٦٢ - ومن شأن الافتقار للمعلومات^(١٤) المتعلقة بالقضايا الحاسمة أن ينال من فعالية مشاركة المرأة ودورها القيادي في المؤسسات السياسية. ذلك أن الحصول على المعلومات يتأثر بالممارسات المؤسسية المتبعة في المؤسسات السياسية. ويمكن أن تشكل إقامة الشبكات الاستراتيجية وتشكيل التحالفات سندا لضمان الحصول الفعلي على المعلومات. كما أن من شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفير إمكانية الحصول المنهجي على المعلومات. وتعتبر الجهود الرامية إلى التصدي بشكل صريح للهوة الرقمية في المجال الجنساني ذات أهمية بالغة في زيادة مستوى مشاركة المرأة في صنع القرار.

الظروف الحاسمة

٦٣ - يبدو أن هناك عددا من الظروف الحاسمة من قبيل عمليات السلام وعمليات الانتقال إلى النظم الديمقراطية وصياغة دساتير جديدة يتيح فرصا لزيادة مشاركة المرأة. ففي هذه الظروف يتقلص احتكار الأحزاب السياسية للتمثيل ويتسع مجال المشاركة ليشمل الفاعلين السياسيين غير التقليديين الذين قد تقدم منظماتهم أو حركاتهم مرشحين لتمثيل مصالحها أو تسعى إلى الانضمام إلى السلطات الانتقالية أو ممارسة الضغوط عن طريق التعبئة. وقد تؤدي هذه الظروف الحاسمة التي تزيد من تمثيل مصالح مختلف الفئات الاجتماعية إلى تشكيل تحالفات مؤقتة فيما بين المشرعات المنتميات إلى أحزاب سياسية مختلفة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٦٤ - وكما ثبت من خلال مراحل ما بعد الصراع في أمريكا الوسطى، نجحت الائتلافات الحزبية في تجاوز الانقسامات الإيديولوجية التي رافقت الحروب الأهلية. فخلال عملية السلام في السلفادور، اتحدت النساء لتشجيع الإصلاحات بشأن قضايا من قبيل فرض حصص خاصة بكل من الجنسين والأبوة المسؤولة، والعنف المنزلي. وخلال مرحلة الانتقال إلى النظام الديمقراطي في أوروغواي في منتصف الثمانينات، نجح الفريق العامل الشامل لجميع الأحزاب المعني بوضع المرأة الذي ناضل من أجل إشراكه في المنتدى الوطني لبناء توافق الآراء، في وضع مجموعة من التوصيات المتعلقة بالعنف المنزلي، متجاوزا بذلك المنافسات التقليدية بين الحزبين المهيمنين تاريخيا على الساحة.

خامسا - تأثير مشاركة المرأة ودورها القيادي على النهوض بالمساواة بين الجنسين

٦٥ - تؤدي المرأة دورا أساسيا في صياغة سياسات المساواة بين الجنسين وتشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ولا سيما من خلال التحالفات بين الآليات الوطنية والجماعات والشبكات النسائية والنساء اللاتي يتقلدن مناصب عامة. وقد ثبت أن حضور المرأة في العمليات السياسية على أصعدة شتى مهم في صياغة سياسات تراعي المنظور الجنساني في مجالات التنمية واستدامة السلام والإدارة السليمة. وأسهمت المشرعات في إطار التحالف مع جهات فاعلة أخرى مساهمات قيمة في الدعوة إلى إلغاء الأحكام التمييزية من المدونات القانونية والنهوض بحقوق المرأة على المستوى الوطني.

٦٦ - وأثناء العقد الماضي ساهمت ممارسات جماعات الضغط التي تقوم بها الحركة النسائية في إدراج المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ضمن المجالات الأخرى للسياسة العالمية، بما فيها التنمية الاجتماعية، والقانون الإنساني، والسكان وحماية البيئة؛ وفي التعجيل بعملية التصديق على اتفاقية عام ١٩٧٩ للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وزيادة الاهتمام

المنصب على مسائل العنف ضد المرأة في المنزل وفي الحياة العامة. كما قدمت الحركة النسائية مساهمات رئيسية في بناء شراكات من أجل السلام. ففي أذربيجان وكولومبيا وليبيريا ونيبال والصومال، مثلاً قدمت النساء مساهمات قيمة في عملية السلام بصورة شاملة للأعراق والأديان (انظر S/2004/814 و S/2005/636).

٦٧ - وهناك أدلة على أن للمرأة في الحكم المحلي أثراً ملموساً على قرارات السياسات المحلية الموجهة للخدمات والمنافع التي تفيد المرأة، وعلى بناء القبول الاجتماعي للسلطة السياسية للمرأة. ففي الهند مثلاً، تشهد الدراسات التي أجريت في الباناشايات (الولايات) على أن هناك طرقاً عديدة أدى فيها وجود المرأة إلى تغيير السياسات المحلية. وقد أفادت التقارير بأن المرأة جعلت الولايات أكثر استجابة لمطالب المجتمع فيما يختص بالبنية التحتية والإسكان والمدارس والصحة. ولقد حسنت المرأة من تنفيذ العديد من البرامج الحكومية وأدى وجودها إلى زيادة احتمال استفادة المواطنين من الخدمات التي تقدمها الولايات والمطالبة بحقوقهن. وعندما تتقلد المرأة رئاسة الولاية، يزداد احتمال تنفيذ السياسات المراعية لاحتياجات المرأة.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٨ - برغم التغييرات المتزايدة خلال العقد الماضي، لا تزال المرأة تواجه تحديات مستمرة تتعلق بمشاركتها في اتخاذ القرار، فالزيادة البطيئة في عدد النساء العاملات في الهيئات السياسية لصنع القرار ناتجة عن عدد من العوامل، تشمل الهيكل المؤسسي والانتخابي (مثل، اعتماد الحصص الانتخابية وتخصيص المقاعد)، والتزامات الأحزاب السياسية، والتعبئة المستدامة على المستوى الوطني، وبصفة خاصة تلك التي تقوم بها الحركة النسائية، والدعوة والدعم اللذان يقدمهما المجتمع الدولي.

٦٩ - بيد أن ازدياد مشاركة المرأة في صنع القرار لا تزال تحتاج إلى ترجمتها في شكل قيادة ونفوذ في عمليات صنع القرار. ولا تزال هناك عقبات خطيرة تعوق المشاركة الفعالة للمرأة، بما فيها تمثيلها الناقص في القطاعات التي يهيمن عليها الرجل؛ مثل القطاع العسكري وقطاع سياسات الاقتصاد الكلي وقطاع الشؤون الخارجية؛ وعدم وجود بيئات تمكينية مراعية للمنظور الجنساني في مؤسسات سياسية مثل البرلمانات والهيئات التشريعية؛ واستمرار الأنواع التقليدية والنمطية من المواقف والسلوك.

٧٠ - ولا يزال الافتقار إلى البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس بشأن وصول المرأة إلى سلطة صنع القرار على جميع المستويات في مجالات مثل الاقتصاد والقضاء ووسائل

الإعلام والأوساط الأكاديمية والشؤون الدولية يمثل عقبة خطيرة أمام عمليات رصد التقدم.

٧١ - وقد تود اللجنة النظر في التوصية بالإجراءات المحددة أدناه بغرض زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار (انظر الفقرتين ٧٢ و ٧٣) وتعزيز أثر وجودها المتزايد (انظر الفقرة ٤٧).

٧٢ - يجب على الحكومات بجميع مستوياتها، والفاعلين الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والبرلمانات، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، القيام بما يلي حسب الاقتضاء:

(أ) وضع أهداف وغايات وأسس مقارنة محددة بغرض زيادة تمثيل المرأة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ إجراءات إيجابية؛

(ب) التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أجل زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار في جميع جوانب السلم والأمن، بما في ذلك إعادة التأهيل وإعادة البناء؛

(ج) ضمان التصديق على الصكوك ذات الصلة فيما يتعلق بالحقوق السياسية الكاملة للمرأة، وتنفيذ تلك الصكوك، وعلى وجه الخصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة؛

(د) سن تدابير محددة لضمان وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، عن طريق حصص مقننة ضمن نظام للتمثيل النسبي أو تخصيص المقاعد في نظم الانتخابات القائمة على حكم الأغلبية، وتطبيق جزاءات محددة وفعالة في حالة عدم الامتثال؛

(هـ) ضمان تساوي الفرص للنساء والرجال أثناء الحملات الانتخابية عن طريق توفير التمويل العام والوصول إلى وسائل الإعلام، ووضع حدود لإنفاق الحملات الانتخابية، وضمان الكشف عن تمويل ونفقات الحملات الانتخابية؛

(و) ضمان انتفاع المرأة على قدم المساواة بالتعليم والتدريب، والإعلام، وفرص العمالة والموارد الإنتاجية من أجل تزويدها بالأدوات اللازمة للمشاركة الكاملة والمتكافئة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات؛

- (ز) استحداث وتعزيز مناهج مراعية للمنظور الجنساني وتدريب الرجال والنساء في مجال التربية المدنية، واستخدام لغة تراعي المنظور الجنساني للقضاء على القوالب النمطية وتشجيع إبراز النساء كقائدات في جميع مجالات الحياة؛
- (ح) استعراض ومراجعة الأطر الدستورية والسياسية والتشريعية والتنظيمية الموجودة حالياً حسب اللزوم، ويشمل ذلك النظم الانتخابية، بغرض إزالة الأحكام التي تعيق مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات؛
- (ط) تيسير البحث بشأن الشروط التي يتم بمقتضاها تعزيز تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية والبرلمانات والحكومات على جميع المستويات، ونشر معلومات عن الدروس المستفادة والممارسات السليمة؛
- (ي) رصد تغطية وسائط الإعلام للقضايا الخاصة بالمرأة والمساواة بين الجنسين وتحديد التحيز القائم على نوع الجنس في اتخاذ القرار فيما يختص بالنساء؛
- (ك) رصد وتقييم مشاركة وتمثيل المرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق التجميع المنتظم للمعلومات والبيانات المصنفة بحسب نوع الجنس.
- ٧٣ - ويتعين على هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية القيام بما يلي حسب الاقتضاء:
- (أ) مراجعة هياكل وإجراءات الأحزاب لإزالة جميع العقبات التي تعترض مشاركة المرأة، وبصفة خاصة في المناصب القيادية، بهدف بلوغ التكافؤ في جميع المستويات؛
- (ب) اتباع قواعد واضحة لاختيار المرشحين داخل الأحزاب، ويشمل ذلك، تنفيذ نظام للحصص لبلوغ التمثيل العادل للمرشحات في مناصب مختارة، حسب الاقتضاء؛
- (ج) تشجيع ترشيح النساء من خلال اعتماد برامج تدريبية محددة، وإيجاد دوافع للتوظيف وتوفير حوافز مالية، وبصفة خاصة في النظم الانتخابية القائمة على الأغلبية، والتي ربما تواجه المرأة فيها تحديات أكبر في الحصول على الترشيح؛
- (د) تزويد الفروع النسائية للأحزاب السياسية، حيثما توجد تلك الفروع، بالموارد اللازمة بغرض زيادة بروزها ضمن الهياكل الحزبية، وذلك للتأثير على صنع القرار ودعم ترشيح النساء؛

(هـ) ضمان إشراك النساء في مناصب صنع القرار داخل الهيئات الإدارية للانتخابات، وإيلاء الاعتبار الواجب لمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأعمال التي تقوم بها تلك الهيئات؛

(و) توفير موارد لتدريب المرشحات المحتملات بصورة شاملة داخل الحزب على القيادة في المهارات المطلوبة للحملات الدعائية السياسية وللتعامل بفعالية مع وسائل الإعلام.

٧٤ - ويجب على الحكومات بجميع مستوياتها، والفاعلين الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والبرلمانات، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، القيام بما يلي حسب الاقتضاء:

(أ) ضمان تمثيل النساء على قدم المساواة على مستويات صنع القرار في هيئات صنع القرار المتصل بالسياسة العامة في كافة المجالات، وبصفة خاصة في مجالات سياسة الاقتصاد الكلي، والتجارة، والعمل، والميزانية، والدفاع، والشؤون الخارجية؛

(ب) دعم مراعاة المنظور الجنساني عند صياغة وتنفيذ القوانين، ومخصصات الميزانية، والسياسات والبرامج، وذلك، من بين جملة أمور، عن طريق توفير التدريب في الهيئات الحكومية والتشريعية والقضائية، وتعزيز قيام الآليات الوطنية بدور حفاز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ج) ضمان قيام المؤسسات، بما فيها البرلمانات، بتهيئة بيئة تمكينية بغرض مشاركة النساء، بما في ذلك عن طريق التدابير الموجهة نحو التوفيق بين المسؤوليات الأسرية والمسؤوليات المهنية؛

(د) ضمان حصول النساء اللاتي يعملن في مناصب صنع القرار على الدعم الفني والإداري بالقدر الكافي، مع توفير التوجيه وإتاحة الوصول إلى الموارد المطلوبة لتقلد أدوار قيادية فاعلة؛

(هـ) ضمان قيام البرلمانات بإنشاء لجان دائمة أو مخصصة أو هيئات نظامية أخرى تعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتمثيلها على نحو شامل داخل الحزب، لرصد مراجعة وتنفيذ القوانين والأحكام الدستورية القائمة، بالإضافة إلى التوصيات الواردة في الصكوك الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛

- (و) ضمان تعاون البرلمان، بما فيها اللجان الدائمة والتجمعات النسائية، بطريقة فعالة مع الآليات الوطنية المختلفة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- (ز) تعميم التقارير الدورية الوطنية التي أعدت للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، على البرلمان والمجتمع المدني لمناقشتها قبل تقديمها إلى اللجنة؛
- (ح) تشجيع اللامركزية التي تفضي إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل وتقوية قدرات هيئات الحكم المحلي لتنفيذ التعميم الفعال لمراعاة المنظور الجنساني ووضع ميزانيات تراعي احتياجات الجنسين؛
- (ط) تيسير التواصل الشبكي بين النساء العاملات في مناصب صنع القرار واللاقي يعملن في مجال تمكين المرأة على المستوى الشعبي في الأوساط الأكاديمية ونقابات العمال ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني؛
- (ي) تشجيع ودعم التحالفات مع الرجال العاملين في مناصب صنع القرار بغرض تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- (ك) توفير التدريب للنساء على القيادة بغرض زيادة قدرتهن في التأثير على القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والسعي من أجل تحقيق المساءلة بشأن الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من قبل جميع الممثلين المنتخبين.

الحواشي

- (١) استجابة للمذكرة الشفوية، تلقت شعبة النهوض بالمرأة ردوداً من البلدان الـ ٣٤ التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، إستونيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بنغلاديش، بولندا، بيلاروس، تركيا، تونغنا، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، سلوفاكيا، السويد، غرينادا، فيجي، قطر، كزاخستان، كرواتيا، كوستاريكا، كولومبيا، لبنان، لكسمبرغ، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، هندوراس، اليابان.
- (٢) انظر تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ييجين ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.5.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٧ (E/2005/27)، الفصل الأول.
- (٤) المساواة بين الجنسين: السعي من أجل العدالة في عالم غير متساو (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 05.3.Y.1)؛ أ. م. غويتز و ر. جينكيتز، إعادة اختراع المساءلة: جعل الديمقراطية تعمل من أجل التنمية البشرية (٢٠٠٤).
- (٥) الاتحاد البرلماني الدولي "المرأة في البرلمانات الوطنية"؛ <http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>؛ والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية وجامعة ستوكهولم، ٢٠٠٥، "قاعدة بيانات عالمية للحصص الانتخابية للنساء" <http://www.quotaproject.org>؛ الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٠٥، المرأة في الشؤون السياسية: ١٩٤٥-٢٠٠٥. جنيف.

- (٦) جان دراغ، "المرأة في الحكم المحلي في آسيا والمحيط الهادئ: تحليل مقارن لثلاثة عشر بلدا"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، حزيران/يونيه، ٢٠٠١.
- (٧) منظمة العمل الدولية، النفاذ من السقف الزجاجي: المرأة في الإدارة، جنيف، ٢٠٠٤.
- (٨) فريق عمل مشروع الأمم المتحدة للألفية المعني بالتعليم والمساواة بين الجنسين، صنع القرار: بلوغ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥.
- (٩) ف. بوفير، "عبور الخطوط: التعبئة الاجتماعية للمرأة في أمريكا اللاتينية"، ٢٠٠٤، ورقة معلومات أساسية للمساواة بين الجنسين: السعي من أجل العدالة في عالم غير متساو.
- (١٠) نوع الجنس وسياسة الحقوق والديمقراطية في أمريكا اللاتينية، نيكي كراسكي وماكسين مولينيوكس، محرران، ٢٠٠٢؛ اف. ماكاولي، "إدراج نوع الجنس في جدول أعمال السياسات: دراسة لمجموعة ضغط نسائية برازيلية"، في كتاب "التواريخ المخفية لنوع الجنس والدولة في أمريكا اللاتينية، إ. دور و م. مولينيوكس، محرران، (ديرهام، كارولينا الشمالية ولندن: مطبعة جامعة ديوك، ٢٠٠٠).
- (١١) معهد الدراسات الإنمائية، "جعل المؤسسات صالحة للمرأة في مجال التنمية"، نشرة معهد الدراسات الإنمائية، المجلد ٢٦، العدد ٣، ١٩٩٥.
- (١٢) ف. سبيرلنغ، م. ماركس فيري و ب. ريسمان، "بناء الحركة النسائية العالمية: شبكات الدعوة عبر الوطنية والناشطات من النساء الروسيات"، العلامات: مجلة المرأة في الثقافة والمجتمع، ٢٦(٤).
- (١٣) لا توجد طرق مختصرة للوصول إلى السلطة: المرأة الأفريقية في السياسة وصنع القرار، ٢٠٠٣، أ. - م. غويتز و س. هاسيم، محرران، زد، لندن.
- (١٤) راي، س. م. ج. باري، ن. مهتاب و ب. موهانتي، وآخرون (٢٠٠٥) "جنوب آسيا: نوع الجنس وسياسات التمكين: دراسة مقارنة"، في كتاب المرأة في العمل السياسي: الحصة الانتخابية، والمساواة والديمقراطية د. داهليرب، محرر، لندن، روتليدج.